التسعير الجبرى وأسس السياسة السعرية الرشيدة

للدكتور فوزى حليم رزق *

من المعروف أن سعر أى سلعة يتحدد فى ظل المنافسة الحرة طبقا لظروف الطلب على هذه السلعة وعرضها ، وقد كانت أسعار السلع قبل الحرب العالمية الثانية تتحدد تبعاً لتفاعل قوى الطلب والعرض فى السوق المصرية ، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ارتفعت أسعار السلع عموما وعلى الأخص الغذائية منها ، بسبب زيادة الطلب على مثل هذه المنتجات وقلة عرض المنتجات عموما ، نظرا للتوسع فى إنتاج المعدات والأسلحة الحربية ، الأمر الذى ترتب عليه اضطرار كثير من الدول إلى اتباع سياسة التخطيط السعرى من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن للمستهلكين فى ظل هذا الإنتاج المدنى المحدود . ولذلك تقرر الأخذ بنظام التسعير الجبرى فى مصر عقب نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ويقضى هذا النظام بتسعير السلع الغذائية الضرورية والمواد الأولية .

وتنفيذا لذلك صدر المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ ، وقد أوجب هذا المرسوم بقانون تشكيل لجان تدعى لجان التسعير الجبرى فى كل محافظة أو مديرية برئاسة المحافظ أو المدير ، وتقوم هذه اللجان بتحديد أقصى الأسعار للسلع المدرجة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ، وتكون الأسعار المحدده ملزمة للتجار والمستهلكين . فقد كانت مهمة هذه اللجان الفرعية تحديد الحد الأقصى لأسعار كثير من السلع الغذائية الضرورية . وأن التجار ملزمين بالبيع للمستهلكين بسعر حده الأقصى السعر الذى أعلنته اللجنة .

---

* الدكتور فوزى حليم رزق : مدرس بكلية الآداب – جامعة السليمانية بالعراق .

وقد خول القانون لوزير التجارة والصناعة إصدار قرارات بتحديد الحد الأقصى للأرباح فى تجارة السلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، والتى اقتضت الضرورة إخضاعها لهذا النظام ، للحد من أرباح التجار إذ رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ، ثم أسندت هذه المهمة إلى وزارة التموين بمقتضى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . وقد ظل نظام التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قائما بالنسبة للسلع التى اقتضت الظروف التحكم فى أسعارها حتى الآن . وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التموين ، وعدلت بعض مواده وصدرت قرارات منفذة له ، وينص على أنه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ، أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا تدابير فرض قيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها ، بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض . وفرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى ، وتقرير الوصائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها ، ويعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح . أو فرض على المشترى شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى . كما يعاقب من يشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى تعينه لجنة التسعير ، أو بثمن يزيد فيه الربح على المقرر . ويعاقب أيضاً من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشترى من العقوبة إذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

الأجهزة التى تقوم بتحديد الأسعار والمشرفة عليها :

منذ بداية العمل بنظام التسعير فى عام ١٩٣٩ ، كانت وزارة التجارة والصناعة هى الجهة المختصة بتحديد الأسعار بصفة عامة ، إلا أن هذا الاختصاص

انتقل إلى وزارة التموين استنادا إلى أحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى يحدد مسئولية وزارة التموين فى وضع الأسعار الجبرية وتحديد الحد الأقصى للربح . ثم صدر القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الذى أسند إجراءات تحديد الحد الأقصى لأسعار المنتجات الصناعية المحلية لوزير الصناعة ، بعد أن ظهر أن تسعير المنتجات الصناعية تدخل فيه ناحية فنية ، ولأن طبيعتها هى المشرفة على الشركات الصناعية ، وبذلك انتقل اختصاص تسعير المنتجات الصناعية من وزارة التموين لوزارة الصناعة .

ومع التطورات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة تعددت جهات التسعير فى جمهورية مصر العربية ، فيلاحظ أن ثمة وزارات أخرى وهيئات متعددة تقوم سواء عن طريق الاشتراك مع بعضها البعض الآخر أو منفردة بتحديد أسعار السلع المختلفة ، وهى وزارات الزراعة والاقتصاد والخزانة والسياحة والصحة ، ولجنة التموين العليا ولجان التسعير المحلية ، بالإضافة إلى الهيئات المشتغلة بالاستيراد والتى كثيرا ما تؤثر فى أسعار السلع التى تقوم باستيرادها. وتقوم وزارة الخزانة بفرض ضرائب جديدة أو زيادة فئاتها ، وفرض رسوم الجمارك على السلع المستوردة من الخارج ، وهذا ما يؤثر فى النهاية على أسعار هذه السلع بطريق غير مباشر . كما تقوم وزارة السياحة بوضع تسعيرة ودية للسلع السياحية محسوبة على أساس التكاليف الفعلية مضافا إليها نسبة أرباح ، كما تقوم الإدارة العامة للمحال العامة بوزارة السياحة بتحديد الأسعار فى المطاعم والمقاهى وغيرها . كما انتقل اختصاص تسعير الأدوية والمستلزمات والكيماويات الطبية لوزارة الصحة بصدور القانون رقم ١١٣ لعام ١٩٦٢ . ومما سبق يتضح تعدد أجهزة التسعير الجبرى فى جمهورية مصر العربية ، ولذلك تقرر انشاء جهاز تخطيط الأسعار ، لرسم السياسة العامة للأسعار وعلى أن تلتزم الوزارات المختصة بتنفيذها .

المشاكل والصعوبات التى تعترض تنفيذ التسعير الجبرى :

يواجه تنفيذ التسعير الجبرى عدة مشاكل من أهمها ، صعوبة تحديد الحد الأعلى للسلعة ، فعند تحديد السعر الرسمى طبقا لمعيار تكاليف الإنتاج ،

فإنه من الصعب تحديدها خصوصاً فى الزراعة ، فإن تكاليف الإنتاج تتغير من مشروع لآخر ، ومدة فرض السعر الرسمى قد تطول وتستمر لسنين طويلة كما حصل فى مدة الحرب الأخيرة وما بعدها ، وفى خلال هذه المدة تتغير الظروف الاقتصادية تغيراً كبيرا حتى تختلف اختلافاً كلياً عنها قبل اختلال التوازن . وقد لا يحقق السعر الرسمى توازناً بين عرض السلعة وطلبها ، إذ أن السعر الذى يتحقق عنده التوازن يكون أعلى من السعر الرسمى غالباً ، وأن عدد من يستطيعون دفع هذا السعر المنخفض يكون كبيرا ، فعند السعر الرسمى تكون الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الكمية المعروضة ، ومن ثم يتهافت المستهلكون على السلعة ، أى أن بعض المشترين سيتمكن من الحصول على السلعة بينما يحرم منها البعض الآخر حرماناً كلياً أو جزئياً ، حيث لا تلبث هذه السلعة أن تختفى من السوق ، وهذا لا يتفق والعدالة الاجتماعية ، والنتيجة أن السلعة تباع بأعلى من السعر الرسمى وترتفع أسعارها لظروف عرضها وطلبها . ويصبح السعر الرسمى سعرا صورياً ، وهذا ما يشاهد فى حالات كثيرة من السلع المحددة جبرياً .

فى حالة المحاصيل الزراعية قد يتهرب الزراع من توريد الحصص المقررة للحكومة ، ومن المعروف أن الأسعار الفعلية تزيد عن الأسعار الجبرية للزروع المختلفة ، وقد تختفى السلع تماماً من الأسواق فى بعض الحالات ، كما يحدث مثلا بالنسبة للبطيخ عند بداية تسعيرته بمدينة القاهرة ، حيث يلاحظ وفرة الكميات المعروضة منه قبل بدء التسعير عندما يكون سعره متروكاً للسوق الحرة ، ولكن بمجرد تسعيره تبدأ الأصناف الممتازة فى الاختفاء من الأسواق ، وهذا قد يحدث أيضاً لبعض أصناف الفاكهة الأخرى المسعرة مثل البرتقال والعنب والموز خصوصاً عند قرب نهاية موسم كل منها ، بينما تعرض هذه السلع فى أسواق أخرى لا تخضع للتسعير أو يكون السعر المحدد فيها أكثر ارتفاعاً ، فى مدينة الاسكندرية مثلا ترتفع الأسعار المحددة للموالح عن مدينة القاهرة . وإذا كان السعر الذى حددته الحكومة أقل من السعر الذى يستطيع أن ينتج عنده أكثر المنتجين كفاية ،

فلا مفر حينئذ من أن يتوقف الإنتاج كلية ، فإذا قررت الحكومة بيع السلعة بسعر منخفض فلن يجد المنتجون ما يحفزهم على إنتاجها ، وهذا ما حدث عند تحديد سعر منخفض للجبنة الرومى مثلا ، حيث أعرضت كثير من المصانع عن إنتاجها ، ثم تقرر إخراجها من التسعيرة . فعلى الرغم من أن المستهلكين يرغبون فى أن يستهلكوا عند هذا السعر كمية مغينة ، إلا أن هذه الكمية لن تنتج ولن تعرض فى السوق ، وبذلك تصبح رغبة المستهلكين قائمة دون إشباع ، وفى هذه الحالة تختفى السلعة من السوق تماما اللهم إلا إذا كان إنتاجها يجرى بيعه فى الخفاء ، كما هو مشاهد بالنسبة لكثير من السلع الغذائية المسعرة .

وعند السعر الجبرى قد تنتج كمية معينة أو تعرض كمية معينة ، ولكن المستهلكين عند هذا السعر المحدد إنما يرغبون فى استهلاك كمية أكبر ، وتكون النتيجة أن يحصل المشترون الأوائل على حاجتهم ، وعند ما تباع جميع الكميات الموجودة يتبقى عدد من المستهلكين تكون لديهم الرغبة فى الشراء ولكنهم لا يجدون السلعة ، وهم فى نفس الوقت محرومون بحكم القانون من أن يفعلوا الشىء الطبيعى فى مثل هذه الحالة وهو عرض سعر أعلى ، فالنتيجة هى حدوث عجز فى الكمية المعروضة يحول دون إشباع الطلب على السلعة . وإذا كان القانون يمنع ارتفاع السعر إلى مستوى التوازن فلا بد أن يختفى المخزون من السوق ، إذ يتهافت المستهلكون على شراء السلعة بأسرع مما يستطاع معه تعويض ما يوزع منها ، وحينئذ لا يتيسر الحصول على السلعة إلا فى أوقات معينة أو فى أماكن معينة أو لعدد معين من المستهلكين . وهذه الظاهرة مشاهدة ومعروفة بالنسبة للدواجن المجمدة المحلية أو المستوردة وبعض السلع المستوردة مثل المسلى البلدى ومعلبات اللحوم المحفوظة والأسماك المحفوظة والفلفل الأسود وغيرها ، لشدة الإقبال عليها . ويتضح من هذا أن معدل الشراء لا بد وأن ينخفض حتى يساوى المعدل الذى تصل به السلعة إلى السوق ، وأن هذا الانخفاض لا يحدث

نتيجة السعر المرتفع الذى يحد من الشراء وإنما يحدث نتيجة قيود مباشرة تفرض على القدرة على الشراء .

كما يؤدى نظام التسعير الجبرى إلى زيادة اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك عند ما يقل عرض السلعة عن طلبها ، ولإعادة التوازن يجب العمل على زيادة العرض والإقلال من الطلب . ولكن نظام السعر الرسمى يعمل على عكس ذلك ، فعند السعر الرسمى المنخفض يكثر الطلب بينما ينخفض العرض ، إذ يحجم أرباب الأعمال عن إنتاج السلعة التى تخضع لنظام التسعير الجبرى لقلة الأرباح التى تعود عليهم من إنتاجها ، كما يحجم بعض التجار عن عرض السلعة المحددة الثمن لعدم تمكنهم من شرائها وبيعها بالسعر المحدد ، وأن المنتجين يوجهون إنتاجهم نحو السلع التى لا تخضع للتسعير الجبرى ، أى أن نظام التسعير الجبرى يزيد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك اختلالا فوق اختلاله .

والتسعيرة تدعو إلى التسعيرة فإن فرض التسعير الجبرى بالنسبة لسلعة معينة يستلزم تسعير عدة سلع أخرى ، فمثلا إذا سعرت الدولة القمح فيجب عليها أيضاً أن تسعر المحاصيل الأخرى التى يمكن أن تستبدل بالقمح كالأذرة والشعير والأرز ، وكذلك يجب تسعير المحاصيل الزراعية التى قد يزرعها المزارع ليتخلص من زراعة القمح بعد فرض سعر رسمى له ، مما قد يؤدى إلى تسعير كافة المحاصيل الزراعية ، ويطالب المزارع فى هذه الحالة بتسعير عناصر نفقة إنتاج القمح ، وبذلك تنتشر الأضرار التى تنتج من فرض نظام التسعير الجبرى ، فيؤدى إلى الإضرار بجودة السلعة ليعوض المنتجين ما يضيع عليهم من أرباح . فينتجون أو يعرضون أنواعاً متوسطة أو رديئة الصنع قليلة النفقة ، مما يضيع على المستهلك الفائدة التى تعود عليه من السعر الرسمى المنخفض . وليس من السهل على الدولة أن تعدد الأصناف المختلفة من كل سلعة وتفرض سعرا لكل صنف منها . فمثلا حددت أسعار الجبنة الرومى المنتجة محلياً بواقع ٤١,٦ قرشاً للكيلوجرام فى أغسطس ١٩٥٩ ، ولم تحدد لها مواصفات ، وظل هذا السعر المحدد ثابتا حتى خروجها من

التسعيرة فى أواخر ١٩٦٤ ، بينما أسعار اللبن الحليب وهو المادة الرئيسية التى تكون أكبر نسبة من تكاليف إنتاجها غير محددة وكانت ترتفع سنة بعد أخرى ، كما أن الجبنة البيضاء والتى يمكن اعتبارها بديلا للجبنة الرومى كانت أسعارها متروكة للسوق الحرة ومرتفعة نسبياً ، فترتب على ذلك أن السعر الفعلى للجبنة الرومى قد بلغ حوالى ٦٥ قرشاً للكيلوجرام قبل خروجها من التسعيرة ، بالإضافة إلى أن مواصفات الجبنة الرومى التى كانت تعرض بالسوق كانت غير جيدة فلم تكن جافة . فإن التسعير الجبرى وحده لا يؤدى إلى نتائج مجدية ، بل قد يؤدى إلى عكس النتائج المرجوة ، لنشاط سماسرة وتجار الأسواق السوداء ورواج أحوال التعامل فيها ، وكثرة المشاحنات أو المنازعات ، وحتى لوأغفلنا من الحساب قيام الأسواق السوداء فإن ثمة عوامل تضعف من جدوى التسعير الجبرى وتفتح أمامه منافذ واسعة يستطيع أصحاب المآرب أن يجدوا فيها وجوه خلاص من القيود التى تشل حرية تصرفهم ، ومرد هذه العوامل إنما يرجع إلى صعوبة تحديد نوع السلعة وتعيين أوصافها تعييناً دقيقاً ، فجانب كبير من المنتجات ينطوى تحت اسمه العام أى اسم الجنس أنواع مختلفة متباينة من السلع لكل نوع منها أوصافه الخاصة وعلاماته المميزة ، ومن العسير على السلطات التى تقوم بوضع نظام التسعير الجبرى أن تحصر هذه الأنواع المتعددة حصراً دقيقاً ، وقد يعمد المنتجون أولا بأول إلى تغيير مواصفات إنتاجهم ليجدوا مخرجاً من الخضوع لنظام التسعير ، فمثلا يتهرب أصحاب المخابز الافرنجية من السعر المحدد للخبز الافرنجى بوضع قليل من السمسم إليه أو يضاف له قليل من الزيت والسكر ، كما قد يلجأ البائعون إلى الغش مثل بيع البرتقال البلدى قرب نهاية موسمه على أنه برتقال صينى ، علماً بأن السعر المحدد للبرتقال الصينى يقرب من ضعف السعر المحدد للبرتقال البلدى ، وكما كان يحدث بالنسبة للحوم ببيع بعض القطع على أنها قطع ممتازة والحصول على فروق الأسعار المحددة .

هذا وطريقة تحديد الأسعار على أساس تحديد معدلات الأرباح طبقاً

للتكاليف ، قد تبين أنه كان من السهل على التجار أن يحصلوا من الموردين فى الخارج على مستندات شراء صورية تبالغ فى تحديد أسعار الشراء ، أو يقوموا بتقديم فواتير شراء قديمة بأسعار مرتفعة لنفس الصنف وذلك لتحقيق أرباح كبيرة غير مشروعة .

كما أن تطبيق نظام التسعير الجبرى بالنسبة لغالبية السلع يستلزم من الدولة نفقات كبيرة ، إذ تضطر الدولة إلى حشد وتعبئة عدد كبير من الموظفين المختصين لمراقبة الأسعار وتفتيش المصانع والمتاجر ومراقبة الحدود منعاً لتهريب السلع ، وعدد ضخم من الموظفين لتوزيع البطاقات . مما يحرم الدولة من الانتفاع بكل هذه الأيدى العاملة فى إنتاج السلع المختلفة ، ومن الأموال التى تنفق على هذا العدد الضخم ، فى وقت يقل فيه عرض السلع المختلفة عن طلبها . ويعنى هذا إخضاع عالم الأعمال لرقابة بيروقراطية يتعذر عليها بلاشك ضبط سير الأمور ضبطاً دقيقاً . ويقدر تفنن الإدارة الحكومية فى حبك مجال الرقابة وإمعانها فى غل يد التجار عن انتهاز الفرص ، بقدر ما يجد المهرة منهم كل الوسائل للتهرب من هذه القيود والتخلص من أحكامها ، ويضيق مجال المنافسة ويحصر فى أيد قليلة تعلم تماماً كيف تبلغ أهدافها ، ولا سيما إذا قرن هذا النظام بنظام التوزيع بالحصص على بعض التجار .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن نظام التقنين يثير صعوبات عديدة فيما يتعلق بالطريقة التى يعامل بها المستهلكون من حيث الكمية التى تقرر لكل منهم ، فهى من المشكلات التى واجهت الدول المختلفة أثناء الحرب وبعدها ، وقد عالجت انجلترا هذه المشكلة على أساس التفرقة بين السلع لا التفرقة بين المستهلكين فهناك سلع ضرورية كاللحم والسكر والزبد والألبان والبيض والشاى ، وهذه السلع أخضعت لنظام التقنين على أساس المساواة المطلقة بين الأفراد ، بحيث تقرر كمية موحدة لكل فرد بصرف النظر عن ظروفه الخاصة فهذا النصيب واحد لجميع الطبقات بلا استثناء ، أما السلع التى تلى

هذا فى ضرورتها كالملابس والمأكولات المحفوظة فقد أخضعت لنظام النقط ومقتضى هذا النظام أن تثمن كل سلعة بعدد معين من النقط فالسلعة « ا » ثمنها ١٠ قروش وأربعة نقط ، والسلعة «ب» ثمنها ٢٠ قرشاً وستة نقط ، مثلا ، ويحصل المستهلك على عدد معين من النقط كل ستة شهور ، والأفراد جميعاً سواء من حيث عدد النقط التى يحصل عليها كل منهم ، ولكن كل مستهلك حر فى أن يوزع نقط التوزيع الذى يلائم ذوقه ودخله وحالته الاجتماعية ، فقد يقرر إنفاقها جميعها على السلعة « ا » ومعنى هذا أن يبقى طوال الشهور الستة دون أن يستطيع شراء السلع الأخرى الخاضعة لهذا النظام ، وهكذا استطاعت إنجلترا أن تعالج مشكلة التقنين علاجاً يحقق المساواة بين الأفراد دون أن تتجاهل الفرق بينهم من حيث أذواقهم أو دخولهم . فالسلع الضرورية لازمة للجميع بنفس القدر ، ومن ثم كانت المساواة المطلقة ، والسلع الأخرى تتفاوت الحاجة إليها بتفاوت دخل الفرد وذوقه ، ومن ثم كانت الحاجة إلى نظام يعترف بهذا التفاوت دون أن يخل بالمساواة بين الأفراد ، والعدد المتساوى من النقط يحقق المساواة ، وحرية توزيعها بين السلع المختلفة تواجه التفاوت بين حاجات الأفراد ، وظاهر أن نظام النقط يؤدى إلى وجود سعرين للسلعة . السعر النقدى الذى تحدده الدولة والسعر النقطى وهو يتمثل فى عدد النقط التى يتعين على المستهلك تقديمها كى يحصل على السلعة .

ورغم كل عيوب التسعير الجبرى السالف الإشارة إليها ، فهو نظام لابد منه خاصة فى أوقات الحروب ، حيث يختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وتقل السلع الضرورية فى الأسواق بدرجة كبيرة . فلو تركت الحكومة الأسعار تتحدد تبعاً لقانون العرض والطلب ، لارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيرا ، ولحرم جزء كبير من أفراد الشعب من الضروريات . لذلك مهما تعددت عيوب التسعير الجبرى فهى دون هذه النتيجة بكثير ، لأن التسعير الجبرى إلى جانب نظام البطاقات يهيىء للجميع الحد الأدنى الضرورى اللازم للمعيشة .

أسس السياسة السعرية الرشيدة :

من الأهمية بمكان أن تكون هناك أسس ومبادىء متفق عليها لسياسة تحديد الأسعار ، سواء للسلع الزراعية أو غير الزراعية ، تتلائم مع ما للدولة من أهداف استثمارية وأهداف إنتاجية ، وأهداف فى عدالة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ، والحد من واردات السلع الكمالية وإنتاجها . وتشجيع الواردات الأساسية وأنواع الإنتاج الضرورى .

والمبادىء العامة الأساسية للسياسة السعرية الرشيدة التى يجب اتباعها هى :

(١) مركزية تحديد الأسعار .

(٢) ربط الأسعار بالتكاليف .

(٣) ربط الأسعار بالكفاية الإنتاجية .

(٤) ربط الأسعار بالحوافز .

(٥) التفرقة بين تسعير الإنتاج الجارى وتسعير الاستثمار .

وبالنسبة لمركزية تحديد الأسعار فإنه لا يمكن أن يعهد للسوق أو للمؤسسات الإنتاجية المختلفة بمهمة تحديد الأسعار . فالسوق فى بلد يسعى للتنمية لا يستطيع أن يعكس الندرة الحقيقية للسلع والخدمات والخدمات عناصر الإنتاج المختلفة . حيث تلعب الاعتبارات غير الاقتصادية دوراً هاماً فى تحديد الأسعار ، وتنعكس الاختلالات الهيكلية على عملية تخصيص الموارد المتاحة . مما يؤدى إلى إساءة استخدام هذه الموارد بطريقة تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع ككل . وإن هذه الأسس العامة يقصد منها تحديد مستويات الأسعار التى كان يمكن أن تسود لو توفرت شروط المنافسة الكاملة ، إلا أنه لا يعنى ترك عملية تحديد الأسعار للسوق . كذلك فإن مهمة تحديد الأسعار للمؤسسات الإنتاجية المختلفة يؤدى إلى اختلال العلاقات السعرية المختلفة فيما بينها ، وتحقيق

مصالح فردية كثيراً ما تتعارض مع الأهداف العامة المخططة ، حيث تصبح الأسعار المحددة أسعاراً احتكارية أو شبه احتكارية .

وربط الأسعار بالتكاليف أن يتم توزيع عوامل الإنتاج المتاحة بين أنواع الإنتاج المختلفة ، بحيث تكون قيمة الوحدة الأخيرة اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من سلعة معينة مساوية لسعر هذه السلعة .

والقاعدة العامة الرئيسية عند ربط الأسعار بالكفاية الإنتاجية هي ضرورة تعادل السعر المحدد مع التكلفة الحدية لكل سلعة أو خدمة عند أدنى مستوى ممكن من التكاليف الكلية . إلا أن ذلك لا يمنع أن يفرق المخطط فى المجتمع الاشتراكى بين ثلاث مجموعات من السلع هى الضرورية والعادية والكمالية فيتحتم توفير مجموعة السلع الضرورية للمستهلكين بأسعار قد لا تغطى وهى فى الغالب لا تغطى تكلفتها ، وقد يكون من الملائم أن تكون الفلسفة وراء تسعير مجموعة السلع العادية وهى الشبه ضرورية أو الشبه كمالية هى قدرة السعر المخطط على تغطية كافة تكاليف تلك السلع . أما المجموعة الثالثة وهى مجموعة سلع الترف فتجد فيها الفلسفة الاشتراكية مصدراً متاحاً لكى تحقق من ورائها فائضاً اقتصادياً يعوض الخسائر التى حققتها أسعار المجموعة الأولى ، ويوفر الفائض اللازم لتحقيق خطة التنمية . وبذلك ترتفع أسعار تلك المجموعة إلى حد يفوق بكثير فى أغلب الأحيان تكاليف تلك السلع .

ويمكن ربط الأسعار بالحوافز عن طريقين ، الأول بواسطة خلق ارتباط معين بين سياسة الأجور والسياسة السعرية ، والثانى بواسطة خلق ارتباط بين الأرباح المتحققة والسياسة السعرية ، ولا شك أن اتباع أحد الطريقين لا يغنى عن الآخر ، ويجب السير فى الطريقين معاً ، والتفرقة بين تسعير الإنتاج الجارى وتسعير الاستثمار هى ضرورة التفرقة بين اعتبارات الفترة القصيرة الأجل واعتبارات الفترة طويلة الأجل عند تحديد الأسعار المختلفة. وهذه التفرقة تقوم على أساس أن أسس تسعير الإنتاج الجارى، أى السلع والخدمات ، تختلف عن أسس تسعير الاستثمار ، أى خدمات عوامل الإنتاج

المتاحة . ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أهمية هذه التفرقة ، إلا أن القواعد الرئيسية فى كل من السياستين واحدة ، وهى محاولة تصميم توازنات سعرية .

ويمكن تقسيم الإنتاج الجارى إلى ثلاثة ، أنواع هى : الزراعى والصناعى الكبير والصناعى الصغير ، ويمكن القول إن الجهاز المركزى للأسعار يتولى تحديد أسعار النشاطين الأول والثانى ، وأن يترك النشاط الإنتاجى الثالث تتحدد أسعاره فى السوق ، حيث لا يحتمل كثيراً أن يكون لها أسعار احتكارية . وذلك لأن أسواقها تخضع لشروط المنافسة لحد كبير ، كما أن هناك صعوبات عملية إدارية فى تطبيق الأسعار المحددة بالنسبة لها ، وإذا ظهرت الآثار السيئة للأسعار الاحتكارية فى بعض هذه المنتجات فإن على الدولة أن تفرض سيطرتها ورقابتها عليها . والواقع أن السياسة السعرية فى مصر تأخذ حالياً بالتقسيم السابق .

وهناك قاعدتان رئيسيتان يقوم الجهاز المركزى للأسعار على أساسهما بتحديد أسعار المنتجات . الأولى : تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل سلعة أو خدمة وفى الاقتصاد القومى ككل ، والثانية : تحقيق التساوى أو التناسب بين السعر والتكلفة الحدية . ومن الأفضل أن تتسم الأسعار المحددة ببعض الثبات . ولا تتغير لمجرد وجود فائض أو عجز مؤقتين ، ويقوم التخزين بدور هام فى هذا السبيل ، وتظهر أهمية التخزين فى المنتجات الزراعية بالذات . حيث تتصف هذه المنتجات بالتغيرات الموسمية المستمرة وهنا لا بد أن يتم تحقيق التوازن بين الطلب والعرض عن طريق تقلبات المخزون لا التقلبات السعرية .

ومما لا شك فيه أن تقلبات الأسعار المتكررة والعشوائية تسبب أضراراً عديدة . ولذا يجب أن يقترن الحد الأقصى للسعر بتدخل الدولة فى ظروف للعرض والطلب حتى تصبح الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة عند السعر الذى تحدده . وقد يرفع الطلب بتدخل الدولة المشترية فى السوق ،

كما يحدث فى مصر عند ما تدخل الحكومة مشترية لبعض المحاصيل الزراعية وضرورة موازنة الطلب النقدى الذى يتمثل فى الدخل المتاح للإنفاق على السلع والخدمات المختلفة مع قيمتها ، لتحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض منها . ويترتب على هذا التعادل نتائج هامة ، إذ تتحدد بوضوح العلاقات الضرورية بين أسعار السلع الاستثمارية أو الإنتاجية ، وبين مبالغ الاستثمار التى تتكون أساساً من الفوائض الاقتصادية الكلية للمشروعات ، وتعتبر هذه العلاقات ذات أهمية بالغة فى الاقتصاد المخطط ، حيث يرتبط معدل التنمية ارتباطاً وثيقاً بالأسعار ، وبشكل الفائض الذى تكونه الوحدات الاقتصادية أهم مصادر التمويل .

ويجب أن يكون هناك توافق وتناسق بين أسعار السلع والخدمات المختلفة ، بحيث تتناسب أسعار السلع الوسيطة مع أسعار السلع النهائية ، وتتناسب أسعار السلع المتنافسة وأسعار السلع المتلازمة أى المتكاملة فيما بينها غير أن هذا التنسيق ليس من الأمور السهلة ، فليس هناك حد فاصل بين السلع الوسيطة والسلع النهائية ، بحيث يمكن البدء بتسعير الأولى ثم تحديد الأسعار الأخرى على هذا الأساس . فالحقيقة أن السلع متداخلة فى طرق إنتاجها أو استخدامها إلى حد بعيد . كما تتأثر أسعار كل سلعة بعدد كبير من أسعار السلع الأخرى . ولا يمكن الوصول إلى هذا التنسيق ، إلا بواسطة نموذج مبسط يصور هذه العلاقات القائمة بين الأسعار المختلفة .

* * *